الفصل الثاني: الموارد الطبيعية

خلق الله الموارد الطبيعية وسخرها للإنسان ليحولها باستخدام ذهنه وماله وعمله، إلى موارد اقتصادية يستخدمها في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع رغباته. وتشتمل الموارد الطبيعية على الأرض والمياة والأسماك والغابات وغيرها من الموارد. وبالرغم من هذه التسميات المختلفة للموارد الطبيعية إلا أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وخاصد عندما تدرس من الناحية الاقتصادية؛ فعلى الأرض تقام المساكن والمرافق وتنمو الغابات والمراعي وتعيش الحيوانات، التي تحتاج إلى الماء والهواء والشمس كحاجتها للأرض. كما أن المعادن توجد إما في باطن الأرض أو سطحها.

يعتبر الكلاسكيون الأرض عامل الغنتاج الوحيد -الأساسي- لأنها القاسم المشترك بين كل الموارد الطبيعية، كما سمى بعض الاقتصاديين الموارد الطبيعية بالموارد الأرضية.

للموارد الطبيعية أهمية قصوى بالنسبة للإنسان، لأنها مصدر المواد الخام الصالحة لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجاته المادية وتلبي رغباته المختلفة من مسكن وملبس وطعام وسلع مصنعة. ولقد كان الإنسان ملتصقاً ببيئته ولكن بعد التقدم التقني أخذ بالابتعاد تدريجياً عن الالتصاق بالبيئة كمصدر مباشر للطعام وغيرهز إلا أن ذلك لا يعني أن الموارد الطبيعية فقدت شيئاً من أهميتها في حياة الإسان لبلقتصادية إن لم تكن ازدادت أكثر.

يعزى التقدم الاقتصادي في الدول الصناعية إلى:

1. كثرة وتعدد الموارد الطبيعية فيها بالإضافة إلى تطور مواردها البشرية بالمقارنة مع الدول النامية.
2. التقدم العلمي الذي ساعدها على سرعة تحويل مواردها الطبيعية إلى موارد اقتصادية بكميات كبيرة.

إذاً :كلما كثرت الموارد الطبيعية وسهل الحصول عليها وقلت تكاليفها، أدى ذلك إلى سهولة تحويلها إلى موارد اقتصادية بكميات وفيرة .مثل :غزارة الأمطار والجليد في الدول شمال الكرة الأرضية يمثلان طريقة مجانية للري في تلك الدول بصفة عامة، وفي أوروبا وأمريكا بصفة خاصة؛ مما أدى إلى ازدهار الزراعة وازدياد إنتاج اللحوم والألبان ومشتقاتها في تلك الدول. وقد أدت هذه الوفرة في إنتاج الطعام بتكاليف أقل نسبياً إلى ازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أطر استخدام الموارد الطبيعية

يرى بارلو (Barlowe) أن هناك ثلاث محددات لمدى امكانية استغلال الموارد وهي:

1. الإطار الفيزيائي والأحيائي :

يرتبط بالبيئة الطبيعية التي يوجد بها الإنسان، ويحدد طبيعة وخصائص الموارد المختلفة التي يستخدمها في الإنتاج. فالعوامل الفيزيائية والكيميائية والأحيائية تمد الإنسان بالمكان والموقع والمواد

الخام، التي يحتاجها في أنشطته المختلفة كالمعادن والنباتات وغيرها، فالإنسان يتفاعل مع الموارد الطبيعية التي توفرها بيئته. مما يجعل هذا الإطار هو المحدد لعرض الموارد الطبيعية والطلب عليها في الوقت ذاته. ويحتاج هذا الإطار إلى المحافظة على توازنه باستمرار في الأجلين القصير والطويل حيث مكنت التقنية الحديثة الإنسان من تغيير البيئة الطبيعية وتلويثها واختلال توازنها.

2. الإطار الاقتصادي:

يأخذ العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار حيث يتعلق بأسعار الموارد المتاحة في السوق وتكاليف تحويلها من مورد طبيعي إلى مورد اقتصادي بطريقة مربحة. فإذا كان P<MC فلا يمكن استغلال المورد لأن تكاليفه أكبر من ربحه. من حيث دراسة وتطوير علاقات المدخلات والمخرجات وتأثير الأسعار والضرائب والتكاليف والدعم والعائدات وغيرها.

3. الإطار الاجتماعي:

يقصد به الجوانب الدستورية والدينية والعادات والتقاليد التي تحدد سلوك الإنسان كفرد وكعضو في مجموعه، فلا يصح وضع سياسات لاستخدام الموارد الطبيعية تعارض مع الأوضاع السياسية والقانونية والأعراف والتقاليد السائدة بالمجتمع.

- **من هذه الأطر الثلاثة نستخلص:**

حتى نستفيد من الموارد الطبيعية في مشروع ما لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، لا بد أن:

1. يراعى توازن البيئة.
2. يكون مجدي اقتصادياً.
3. مقبولاً للمجتمع.

الأرض

أهمية الأرض بالنسبة للإنسان تتعدى فوائدها الاقتصادية، لأنها بالإضافة إلى تلك الفوائد تحدد المركز الاجتماعي والوضع السياسي للأفراد والجماعات. ولا تزال تنشب أغلب الحروب بسبب ملكية الأرض والاستحواذ عليها.

تختلف علاقة الناس بالأرض وتتبايم مشكلاتها بتباين أنواع التجمعات البشرية وحجمها ونظمها وأهدافها. فبالنسبة للدول الصناعية فإن المنافسة العالمية المتزايدة على السلع الغذائية والمنسوجات والمعادن ومصادر الطاقة وغير ذلك من المواد الخام، أدت إلى ازدياد الأهمية الاقتصادية للأرض وفاقمت مشكلاتها. ومن أجل ذلك استعمرت الدول الصناعية الدول النامية ثم بدأ الاستعمار الحديث أو الاستعمار الاقتصادي حيث كان بكسب مناطق النفوذ والأسواق، وكل ذلك من أجل الأرض والاستحواذ على خيراتها أو على مواقعها الاستراتيجية المتميزة.

بالنسبة للدول النامية فإن قضايا التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية الأراضي الزراعية تحديداً وإعادة توطين جزء من السكان في الأراضي الأكثر خصوبه والأغزر أمطاراً. كما تهتم الدول النامية بتوزيع وإعادة توزيع الأراضي وإصلاحها لمزيد من الإنتاج وتوخياً للعدالة في ملكية الأرض.

- **مشكلات الأرض كمورد بالنسبة لكل من:**

1. المدن :

تشعب استخدامها وتنوعها، واتساعها يستدعي التوسع بالسكن وزيادة الخدمات العامة والمرافق المهمة وشبكات المياة وغيرها وتحسينها، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وحمايتها. وكل هذا زاد مشكلات الأرض تفاقماً وزاد الضغط على سوق الأرضي ؛ مما حتم العمل على تخصيصها وإعادة تخصيصها تخصيصاً أمثل بين استخداماتها المختلفة داخل المدينة وما حولها - مثلاً تحديد أراضي زراعية ، أراضي سكنية، أراضي صناعية ، أراضي مستشفيات وهكذا-.

2. الريف:

هم لا زالوا الأكثر التصاقاً بالأرض، وأهم مشكلاتهم تنحصر في طرق تملكها وتحويل ملكيتها وإدارتها وتحسينها والمحافظة عليها.

3. الحكومة :

أغلب الحكومات تعتمد في دخلها على عائدات ضرائب الأرض ومنتجاتها، لتمويل ما تقدمه من الخدمات العامة لمواطنيها كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي وإعدادها للاستخدامات المختلفة، وتعبيد الطرق وتشجيرها وإنشاء المنتزهات العامة ، وبناء مساكن لذوي الدخل المحدود.

في حال تم إنشاء مشاريع تقدم الصالح العام على الخاص- لأنه الأهم- فالحكومة تلتزم بتعويض أصحاب الملكيات الخاصة التي تم نزعها تعويضاً مجزياً.

المفهوم الاقتصادي للأرض:

المفهوم عامةً: الجزء اليابس من سطح الكرة الأرضية ويستخدمه عامة الناس، ليعني الأرض التي يزرعونها أو يبنون عليها أو تلك التي يمشون فيها.

السياسيون: يقصدون بها الأمة أو الدولة أو مجموعة من الناس بينهم رباط ديني أو اجتماعي أو سياسي معين.

القانونيون: عقار أو جزء من اليابسة يخضع لحقوق التملك، والتي تشمل ماعلى الأرض وماتحتها .

الاقتصاديون: فإن الأرض قد تعني واحداً أو أكثر من المعاني التالية:

- مكان: مساحة ثابتة غير قابلة للفناء أو الهدم.
- طبيعة : تلتصق بالبيئة الطبيعية وكل شيء فيها من ضوء وهواء ورياح وغيره.
- عامل إنتاجي: تعتبر الأرض كعامل إنتاجي أساسي ويشير لها الاقتصاديون كثيرا مع العمل ورأس المال والإدارة، فهي مصدر للغذاء والمأوى والمعادن والطاقة. هذا المفهوم للأرض يرتبط بمفهوم

الأرض كسلعة استهلاكية. لأنه في بعض الأحيان لا تُمتلك الأرض لإنتاجيتها فحسب، ولكن لأنها سلعة استهلاكية في حد ذاتها. مثلاً تُمتلك الأرض لبناء سكن عليها.

- سلعة استهلاكية: للتملك وبناء مسكن عليها.
- موقع: موقعها الجغرافي يحدد أسعارها.
- ملك: العقارات ومافيها، للفرد والحكومة حق ملكية واستخدام وبيع وغيره.
- رأس مال: تستخدم كمورد للإنتاج وهي مورد متددفق ومستديم وغير قابل للنضوب، يكتب منها صاحبها ويكوُّن رأس مال.
- هذه المفاهيم بالرغم من أنها اختلاف واستقلال بعضها إلا أنها متداخلة فيما بينها.

استخدامات الأرض:

قسم بارلو استخدامات الأرض إلى عشرة أقسام:

1. الأراض السكنية.

2. الأراضي الصناعية.

يمكن تسمية الأراضي السكنية والصناعية والتجارية مجتمعة، بأراضي المدن أو الأراضي الحضرية. لأنها تمثل الأرض التي يعمل ويسكن فيها أغلب سكان المعمورة، وتننتج أغلب وأثمن أنواع السلع والخدمات في العالم. فهي ذات قيمة سوقية عالية، حيث أن أغلى الأراضي سعراً هي الأراضي الواقعة داخل وحول حدود المدن لأن الطلب عليها يتزايد لاستخداماتها بالسكن أو الصناعة أو الأسواق التجارية.

3. الأراضي الزراعية.

4. أراضي المراعي.

5. أراضي الغابات.

ويمكن تسميتها بالأراضي الريفية ، لأنها جميعاً تسهم في الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وهي الحرف الرئيسة لسكان الريف. وهذه الأراضي تستحوذ على أكبر مساحة من الأرض ذات القيمة الاقتصادية، إذ يتم فيها إنتاج الطعام والعلف والملبس والمسكن وأثاثه، وأراضي الغابات المستخدمة لإنتاج الخشب تجارياً.

6. أراضي المعادن.

تشمل المناجم السطحية والعميقة وآبار النفط التي بالرغم من أنها تحتل مساحات قليلة جداً من سطح الأرض، إلا أنها تنتج أكبر قدر من الإنتاج الوطني في بعض دول العالم، وتعتمد الحضارة البشرية الحالية بشكل كبير على الطاقة المنتجة منه.

7. أراضي الترويح والسياحة.

يدخل ضمنها المنتزهات والمسابح والمصايف والملاعب والأراضي المخصصة لمختلف أنواع السباقات والرياضات وغيرها.

8. أراضي المواصلات.

هي الأراضي المخصصة للطرق السريعة وطرق وشوارع المدن والطرق الريفية والسكك الحديدية، ومواقف السيارات والمطارات والموانئ والمرافئ.

9. أراضي الخدمات العامة.

تشمل الأراضي المخصصة للدواوين والمكاتب والمرافق والمساكن الحكومية، وأماكن الأغراض العسكرية والسجون ومحطات إنتاج وتخزين المياه والسدود وغيرها.

10. الأراضي القفر غير الصالحة للاستخدام

تشمل على الأراضي التي يصعب استخدامها إما لوعورة الطرق المؤدية إليها، أو لسوء الأحوال المناخية فيها أو الاثنين معاً، كصحراء الربع الخالي. تشكل الصحاري والأماكن الجليدية خطاً دفاعياً، ومصدر أمن من الغزو قبل استخدام الطائرات الحربية، بالإضافة إلى أن كثيراً من المعادن وخاصة البترول تنتج في الصحاري، مما جعل لها فوائد اقتصادية كبيرة.

قد تتداخل أراضي الخدمات العامة مع الأراضي السكنية والصناعية والتجارية والزراعية في كثير من الأحيان. كما أنه في بعض الحالات، نجد أن بعض الأراضي تستخدم لأغراض متعددة في آن واحد. فأراضي الغابات نجدها أحياناً مستخدمة للزراعة والمراعي وللترويح والسياحة. وبعضها مستخدمة للخدمات والسكن والتجارة والصناعة.

تحول طبيعة الأرض:

بما أن الطلب على الأراضي كمورد إنتاجي طلب مشتق من السلع والخدمات التي تنتجها، فإن التغيرات الهيكلية في الطلب على السلع والخدمات تؤدي إلى تغير استخدامات الأرض باستمرار. فكثير من الأراضي الزراعية قد تحولت إلى أراضي سكنية، كما تحولت كثير من أراضي المراعي والغابات إلى أراضٍ لزراعة المحاصيل، فتخصيص الأرض وإعادة تخصيصها يخضع لتقلبات الطلب على السلع والخدمات وتغير أسعارها من حين لآخر.

الاستخدام الأمثل للأرض:

هو استخدام الأرض حيثما كان سعرها أعلى للحصول على العائد الأقصى منها.

تتأثر العائدات القصوى للأرض بتغير مستوى التقنية ، ونوعية الأرض ودرجة الطلب عليها كما تتأثر بالسياسات الحكومية. وتقاس عائدات الأرض بقيمتها المالية أو الاجتماعية أو كليهما.

الطاقة الاستخدامية للأرض:

هي الإمكانية النسبية لوحدة معينة من الأرض لإنتاج فائض معين من العائدات أو الإشباع. وبمعنى آخر هي صافي الإيرادات للسلعة التي تستخدم في إنتاجها أي الإيرادات ناقصاً التكاليف. وعليه، فإن:

الطاقة الاستخدامية للأرض= صافي الإيرادات= جملة الإيرادات - جملة التكاليف

كلما كان صافي الإيرادات أكبر في استخدام معين فضَّل مالكو الأرض توظيفها في ذلك الاستخدام.

مثلاً: لو أن ثلاث قطع من الأرض ذات مساحة متساوية استخدمت لأغراض مختلفة فأنتجت الأولى ١٠٠ ريال والثانية ١٥٠ريال والثالثة ٥٠ ريالاً كعائدٍ صافٍ، فإن القطعة الثانية حققت أعلى عائد طاقة استخدامية.

العوامل التي تؤثر على الطاقة الاستخدامية للأرض:

1 - **القرب:** يحدد موقع الأرض بالنسبة للأسواق وسبل المواصلات وغيرها من الخدمات وأماكن وجود المواد الخام.

2 - **نوعية التربة:** تحدد طاقة ومقدرة الأرض في إنتاج السلع والخدمات.

إذاً: فنوعية التربة تحدد مقدرة الأرض على الإنتاج ومن ثم تحدد إيراداتها، والقرب يحدد جزءاً مهماً من تكاليف الإنتاج وهو تكلفة النقل.

قد تتغير الطاقة الاستخدامية للأرض مع مرور الزمن. فمثلاً تغير المستوى التقني ومستوى المعرفة قد يؤديان إلى رفع إنتاجية الأرض وتقليل تكاليف النقل منها وإليها، مما يزيد طاقتها الاستخدامية. بالمقابل تدهور المناطق المحيطة بالأرض وانحسار الموارد من حولها يقلل طاقتها الاستخدامية.

بالنظر للطاقة الاستخدامية للأرض في مختلف الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فإننا نجد أن الأراضي المستخدمة في الصناعة والتجارة والترويح والسياحة، تأتي في مرتبة متقدمة من حيث صافي العائدات.

ولهذا الأراضي الصناعية والتجارية والسياحية دائماً الأعلى ثمناً، تليها الأراضي المستخدمة في السكن والخدمات فالزراعة والمراعي ثم الغابات. وقد تكون الأراضي المستخدمة للمواصلات ذات قيمة أقل نسبياً ولكن ترتفع قيمة الأرض المستخدمة لهذا الغرض وتزداد تكاليفها في حالة توسيع طريق أو إنشاء مطار جديد.

يسهل قياس قيمة الأرض في استخداماتها المختلفة واحتسابها نقداً أو مالياً في حالة استخدامها للأغراض الخاصة، لأنه في هذه الحالة فإن السعر الذي يتحدد عن طريق العرض والطلب يعكس إلى حد

كبير قيمة الأرض. أما إذا كان استخدامها من أجل الصالح العام أو لرفاهية المجتمع، فإنه قد يصعب تحديد قيمتها لأن نظام الأسعار لا يعكس المنافع والتكاليف الاجتماعية، فإن أي مشروع خاص قد يبدو ذو قيمة استخدامية أعلى منها. **ولذا يلزم التفرقة بين:**

أ- **الاستخدام الاقتصادي الأعلى والأفضل** والذي يمكن قياسه وتقييمه بسهولة.

ب-**الاستخدام الاجتماعي الأعلى والأفضل** والذي قد يصعب تحديده بدقة، وذلك لأن العائدات والتكاليف الاجتماعية لا تنعكس في الأسعار والتكاليف التي تحدد عن طريق العرض والطلب، وهذا من أهم نقاط الضعف في نظام الأسعار.